الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-03-25

الحياة
ELHAYATONLINE

شرفي يتوعد:

"عقوبات قاسية للمزوّرين في الانتخابات"

» "استحداث لجنة للتحقيق في مصادر تمويل الحملة الانتخابية"

» تعهّد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، بمواصلة العمل الجاد للقضاء النهائي عن التزوير الانتخابي في كل الاستحقاقات، مؤكدا أنّ القضاء على الرشوة والفساد الذي يشوّه المسار الديمقراطي ضرورة حتمية.

وحذّرت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات من أي محاولة للتزوير، أين تعهّدت هيئة شرفي بمعاقبة كل من تسول له نفسه التزوير أو التأثير على السير الحسن للعملية الانتخابية.

وأوضحت السلطة أنه لضمان الشفافية في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، لا يسمح لأي ناخب أن يوقع أو يبصم في أكثر من قائمة، وفي حالة مخالفة ذلك، يعتبر التوقيع مُلغا ويُعرّض صاحبه للعقوبات المنصوص عليها في المادة 301 من هذا القانون العضوي.

وقالت هيئة محمد شرفي، إنّ تعيين الضابط العمومي يتعيّن عليه قبل إجراء التصديق التأكد من الحضور الشخصي للموقع مصحوبا بوثيقة تثبت هويته، كما يجب على الضابط العمومي التأكد تحت مسؤوليته، من أنّ الموقع مسجل في القائمة الانتخابية للدائرة الانتخابية المعيّنة، ويجب أن تقدم استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية مرفقة ببطاقة معلوماتية تتضمن بيانات الموقعين إلى رئيس اللجنة الانتخابية للدائرة الانتخابية المختصة إقليميا، أي قاضي رئيس اللجنة الانتخابية الولائية.

يذكر، لقد تم استحداث لجنة مستقلة لدى السلطة المستقلة، مكونة من ممثلين عن المحكمة العليا ومجلس الدولة ومجلس المحاسبة والهيئة الدستورية العليا لمكافحة الفساد، لديها مهلة 6 أشهر لإجراء تحقيقات قضائية حول مصادر التمويل وحول استعماله.

سلمى ساسي

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

المحلّل السياسي البروفيسور بوحنية قوي للنصر

التشريعيات فرصة مهمّة لظهور وجوه جديدة

اعتبر عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة ورقلة البروفيسور بوحنية قوي، أن الانتخابات التشريعية المقبلة، من المفترض أن تكون محطة مهمة جدا لأخلقة الحياة السياسية ومشاركة الفاعلين وظهور وجوه جديدة لم تكن معروفة في السابق، و يرى أن وجوه جديدة من الأسرة الجامعية والكفاءات من المجتمع المدني ستدخل للبرلمان القادم والذي سيكون فسيفسائيا، وأضاف أن درجة التفاف المواطنين والناخبين حول القوائم الحرة هو من يحدد مشاركتها من عدمها.

وأوضح المحلل السياسي البروفيسور بوحنية قوي في تصريح للنصر ، أمس، بخصوص مشاركة القوائم الحرة في الانتخابات التشريعية المقبلة، أن قانون الانتخابات الجديد، أعطى فرصا كبيرة عن طريق تسهيل عملية التسجيل وجمع الاستثمارات، مضيفا أن سحب الاستمارات من قبل قوائم حرة ، لا يعني المشاركة في السباق الانتخابي.

ويرى عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة ورقلة ، أن البرلمان المقبل لن تكون فيه الغلبة لأحزاب التحالف سابقا، وإنما سيكون فسيفسائيا، حيث ستكون هناك مشاركة للكثير من الأحزاب السياسية الجديدة في هذا الموعد والكثير من القوائم الحرة ، هذه الأخيرة التي ستكون ممثلة في البرلمان القادم وليس بالضرورة تكون ممثلة بقوة ، لأن ذلك مرتبط بحجم التفاف الشعب ونسبة المشاركة ونسبة العزوف -كما قال-، مضيفا أن درجة التفاف المواطنين والناخبين حول هذه القوائم الحرة هو من يحدد مشاركتها من عدم مشاركتها .

وبالنسبة لمشاركة الكفاءات والنخبة والجامعيين في الاستحقاق المقبل، قال المحلل السياسي، إن هذه المشاركة تكون حسب المناطق والتزكيات، لأنه ما زال الكثير من الوجوه القديمة ترغب في الدخول مجددا و خوض غمار العمل السياسي، وأيضا ما زالت النخبة تتخوف باعتبار أن هذه أول تجربة، مضيفا في السياق ذاته، أن الكثير من الأساتذة والأكاديميين والنخب الجامعية، تتوجس من خوض الممارسة السياسية والدخول في غمار الانتخابات.

وأكد أن مشاركة الكفاءات في الموعد المقبل، عملية مهمة شريطة التفاف الناخبين حول هذه الكفاءات ، مبرزا في نفس الإطار، أهمية توفير الضمانات القانونية والسياسية لإشراك النخب الجامعية وكفاءات المجتمع المدني في الانتخابات التشريعية، حيث توقع أنه ستكون هناك مشاركة لهذه النخب وظهور وجوه جديدة، لم تكن معروفة في السابق.

من جهة أخرى، اعتبر البروفيسور بوحينة قوي، أن نزاهة العملية الانتخابية، مرتبطة بالسلوك الانتخابي للمواطنين وأيضا مرتبطة بالضمانات القانونية والتنظيمية التي تمنح للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بعيدا عن ضغوط الإدارة.

وقال إن الموعد الانتخابي المقبل، سيكون تجربة لقياس حقيقة السلوك الانتخابي وقدرته على التفريق بين الأشخاص على أساس برامجهم وليس سلوك مرتبط بالمعايير السابقة التي تقوم على الولاء للتشكيلة السياسية والوعاء الانتخابي الكلاسيكي المتعارف عليه.

وأضاف أن التشريعيات المقبلة، من المفترض أن تكون محطة مهمة جدا لأخلقة الحياة السياسية ومشاركة الفاعلين ولظهور وجوه جديدة لم تكن معروفة في السابق، علها تساهم في إثراء المشهد السياسي، بعيدا أن المشهد السابق.

مراد - ح

11-14_Mise en page 1 24/03/21 20:28 Page1

الجزائر الجديدة العدد:3699 وطني

تستمر إلى غاية الأحد القادم

بدء الطعون الخاصة بمراجعة القوائم الإنتخابية

دعت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أمس الأربعاء، المواطنين الذين أغفل تسجيلهم في القوائم الانتخابية إلى تقديم تظلمات لرؤساء اللجان البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية ضمن الأشكال والآجال المنصوص عليها قانونًا، كما يمكنهم تقديم اعتراضات معلّلة لشطب أشخاص مسجلين بغير حق"، وذلك بموجب طعون ستستمرّ إلى غاية الأحد القادم.

نسيمة.ا

بحسب ما أورده بيان للهيئة ذاتها، فإنّ سائر التظلمات والاعتراضات يجب أن تتّم "خلال الخمسة أيام الموالية لتعليق اعلان اختتام المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، تطبيقًا لأحكام المواد 66 و67 و68 من الأمر رقم 21 المؤرخ في 26 رجب 1442 الموافق للعاشر مارس 2021 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات".

وذكرت الهيئة في بيانها أنّ "فترة الاعتراضات ستختتم يوم الأحد 28 من الشهر الجاري على الرابعة والنصف عصرًا (16.30 سا)"، كما يمكن للأطراف المعنية "تسجيل طعون أمام المحكمة المختصة إقليميًا في ظرف خمسة أيام كاملة ابتداءً من تاريخ تبليغ قرار رفض الاعتراض طبقا للمادة 69 من الأمر نفسه، أما في حالة عدم التبليغ فيمكن تسجيل الطعن في اجل ثمانية ايام كاملة ابتداء من تاريخ الاعتراض". يُشار إلى أنّ المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية اختتمت الثلاثاء بعدما استمرّت أسبوعًا، وتزامنت العملية مع سحب نحو ألف استمارة ترشح من قبل مختلف الأحزاب السياسية ومترشحين ينوون التقدم في قوائم حرة.

وبلغ تعداد الهيئة الناخبة في عملية الاستفتاء على مشروع تعديل الدستور التي جرت يوم الفاتح نوفمبر من العام الماضي 24.475.310 مسجل من بينها 23.568.012 مسجل داخل التراب الوطني و907.298 مسجلًا في قوائم الجالية الوطنية بالخارج.

وكان رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون وجّه خلال ترأسه لمجلس الوزراء الأحد، تعليمات باتخاذ كل الترتيبات المتعلقة بدعم وتشجيع مشاركة الشباب في تشريعيات 12 جوان المقبل، تجسيدًا لانتخابات "ديمقراطية تعبر عن التغيير الحقيقي".

ووقّع الرئيس تبون في الحادي عشر من الشهر الجاري، مرسومًا رئاسيًا يتضمن استدعاء الهيئة الناخبة ليوم 12 جوان المقبل لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، كما أمضى في العاشر مارس الجاري الأمر رقم 01/21 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

وتحضيرًا لهذا الموعد، كان رئيس الجمهورية أعلن في خطاب للأمة يوم 18 فيفري الماضي عن حل المجلس الشعبي الوطني وتنظيم انتخابات تشريعية مسبقة، طبقًا لأحكام المادة 151 من الدستور التي تنص على أنه "يمكن لرئيس الجمهورية أن يقرّر حل المجلس الشعبي الوطني أو إجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها بعد استشارة رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس المحكمة الدستورية والوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحالة".

وكشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، الأحد، عن "سحب 680 ملف ترشح من قبل الأحزاب السياسية و300 آخر من قبل المترشحين الأحرار"، مشيرًا إلى أنّ هذا "الإقبال والتنافس" على المقاعد البرلمانية "سيفرض الشفافية".

في السياق نفسه، أضاف شرفي أنّ السلطة وبالنظر إلى الخبرة التي اكتسبتها خلال الاستحقاقات الماضية، عازمة على تنظيم انتخابات تشريعية "تصان فيها أصوات الناخبين، مشيرًا إلى أنّ "نمط الاقتراع الجديد يعطي كل الضمانات للناخب من أجل رسم الخارطة السياسية للبلاد". وفيما يخص القوائم التي لا تتضمن إشارة لأي من المترشحين، أكّد شرفي أنه "سيتم منح صوت لكل مترشح في القائمة ذاتها، بحسب ما ينص عليه نمط الاقتراع"، واصفًا هذا الإجراء بـ "الحل المنصف والعادل".

الأحرار
AL-AHRAR

المواطنون الذين أغفل تسجيلهم في القوائم الانتخابية مدعوون لتقديم تظلم

دعت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أمس، المواطنين الذين أغفل تسجيلهم في القوائم الانتخابية إلى تقديم تظلم إلى رئيس اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية ضمن الأشكال والآجال المنصوص عليها قانونا، حسب ما أورده بيان لذات الهيئة.

■ ف. ر

● وأوضح البيان أن «المواطنين والمواطنات الذين أغفل تسجيلهم في القوائم الانتخابية مدعوون إلى تقديم تظلم إلى رئيس اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية ضمن الاشكال والآجال المنصوص عليها قانونا، كما يمكنهم تقديم اعتراض معلل لشطب شخص مسجل بغير حق».

ويمكن ريضيف ذات المصدرر «تقديم ذات التظلم في حال تسجيل شخص مغفل، وذلك خلال الخمسة أيام الموالية لتعليق اعلان اختتام المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، تطبيقا لأحكام المواد 66 و 67 و 68 من الأمر رقم 21 المؤرخ في 26 رجب 1442 الموافق ل 10 مارس 2021 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات».

وذكرت الهيئة في بيانها أن «فترة الاعتراضات ستختتم يوم الأحد 28 مارس 2021 على الساعة الرابعة والنصف مساء».

كما يمكن للأطراف المعنية «تسجيل طعن أمام المحكمة المختصة إقليميا في ظرف خمسة أيام كاملة ابتداء من تاريخ تبليغ قرار رفض الاعتراض طبقا للمادة 69 من نفس الأمر.

أما في حالة عدم التبليغ فيمكن تسجيل الطعن في اجل ثمانية أيام كاملة ابتداء من تاريخ الاعتراض».

يشار إلى ان المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، تحسبا لتشريعيات 12 جوان القادم، كانت قد اختتمت أول أمس الثلاثاء وعرفت العملية سحب نحو ألف استمارة ترشح من قبل مختلف الأحزاب السياسية ومترشحين ينوون التقدم في قوائم حرة.

الانتخابات التشريعية المقبلة

قوائم المترشحين يجب أن تزكى صراحة بعدد من التوقيعات

أكدت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في بيان لها بشأن استمارات اكتتاب التوقيعات، أن كل قائمة ترشح للانتخابات التشريعية المقررة يوم 12 جوان المقبل يجب أن تزكى «صراحة» بعدد من التوقيعات.

■ فاطمة. ر/ واج

● وأوضح البيان أنه بالنسبة للقوائم المقدمة تحت رعاية الأحزاب السياسية «يجب أن تزكى كل قائمة مترشحين بعدد من التوقيعات لا يقل عن خمس وعشرين ألف توقيع فردي لناخبين مسجلين في القوائم الانتخابية» وأن التوقيعات «يجب ان تجمع عبر 23 ولاية على الأقل وأن لا يقل العدد الأدنى من التوقيعات المطلوبة في كل ولاية عن ثلاثمائة 300 توقيع»، وهذا طبقا للمادة 316 من القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.

وبالنسبة للقوائم المستقلة -يضيف نفس المصدر- «يجب أن تدعم كل قائمة بمائة 100 توقيع على الأقل عن كل مقعد مطلوب شغله من ناخبي الدائرة الانتخابية المعنية».

وبالنسبة للقوائم الانتخابية في الخارج، « تقدم قائمة المترشحين، طبقا للمادة 202 من الأمر المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، إما تحت رعاية حزب سياسي أو عدة أحزاب سياسية (دون اشتراط التوقيعات)وإما بعنوان قائمة حرة تكون مدعمة بمائتي 200 توقيع على الأقل عن كل مقعد مطلوب شغله من توقيعات ناخبي الدائرة الانتخابية المعنية».

وأشارت السلطة في هذا الشأن إلى أنه «يمكن للأحزاب السياسية سحب الاستمارات من كل مندوبية ولائية للسلطة المستقلة وكذا من مقر السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات الكائن بنادي الصنوبر».

أما بالنسبة للقوائم المستقلة فيتم سحب الاستمارات من المندوبيات الولائية للسلطة المستقلة.

وفي الخارج، يتم سحب الاستمارات ريوضح نفس المصدرر من «مندوبيات السلطة المستقلة لدى الممثليات الدبلوماسية أو القنصلية».

وعن كيفية توقيع الاستمارات، أوضح البيان أنها «تتم بوضع بصمة السبابة اليسرى ويتم التصديق عليها لدى ضابط عمومي)أي الأمين العام للبلدية أو أي موظف مفوض من قبله، ضابط الحالة المدنية، الموثق، المحضر القضائي، محافظ البيع بالمزايدة، المترجم الترجمان الرسمي، رئيس المركز الدبلوماسي أو القنصلي وبتفويض منه أي موظف بذات المركز(».

واستطرد البيان أنه «لا يسمح لأي ناخب أن يوقع أو يبصم في أكثر من قائمة، وفي حالة مخالفة ذلك يعتبر التوقيع لاغيا ويعرض صاحبه للعقوبات المنصوص عليها في المادة 301 من هذا القانون العضوي».

وحسب نفس المصدر، «يجب على الضابط العمومي، قبل القيام بإجراء التصديق، التأكد من الحضور الشخصي للموقع مصحوبا بوثيقة تثبت هويته، صفة الناخب الموقع بتقديمه بطاقة الناخب أو شهادة تسجيله في القائمة الانتخابية، كما يجب على الضابط العمومي التأكد تحت مسؤوليته من أن الموقع مسجل في القائمة الانتخابية للدائرة الانتخابية المعنية».

كما يشترط أن «تقدم استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية مرفقة ببطاقة معلوماتية تتضمن بيانات الموقعين إلى رئيس اللجنة الانتخابية للدائرة الانتخابية المختصة اقليميا، أي القاضي رئيس اللجنة الانتخابية الولائية، بمقر المندوبية الولائية للسلطة المستقلة قبل اثني عشر)21(ساعة على الأقل من انتهاء الأجل المخصص لإيداع قوائم الترشيحات المحدد بيوم الخميس 22 أفريل 2021».

وخلص البيان الى أن«رئيس اللجنة الانتخابية للدائرة الانتخابية المعنية يقوم بمراقبة التوقيعات والتأكد من صحتها ويعد محضرا بذلك تسلم نسخة منه إلى ممثل قائمة المترشحين المؤهل قانونا».

الشعب

22 أفريل آخر أجل لإيداع الترشّح

القوائم المستقلة أمام تحدي جمع التوقيعات

كشفت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، عن الشروط الواجب استيفاؤها عند جمع استمارات الترشح لتشريعيات 12 جوان المقبل. وإذا كانت العملية في متناول الأحزاب المهيكلة، فإن صعوبات ميدانية تنتظر القوائم المستقلة، خاصة في الدوائر الانتخابية الكبرى.

حمزة محصول

حددت السلطة المستقلة، كيفيات تطبيق الإجراءات التي نص عليها القانون العضوي الجديد للانتخابات، فيما يتعلق بكيفيات جمع التوقيعات للراغبين في دخول سباق انتخابات المجلس الشعبي الوطني.

وجاء في تعليمة، صدرت ليلة الثلاثاء، أن القوائم المقدمة تحت رعاية الأحزاب السياسية، يجب أن تزكى بعدد من التوقيعات لا يقل عن 25000 توقيع فردي «لناخبين مسجلين في القوائم الانتخابية»، ويجب أن تجمع في 23 ولاية على الأقل.

أما القوائم المستقلة، فتدعم كل قائمة بـ100 توقيع على الأقل عن كل مقعد مطلوب شغله من ناخبي الدائرة الانتخابية المعنية، وهذه الإجراءات منصوص عليها في الأحكام الانتقالية التي منحت تسهيلات استثنائية لهذه الانتخابات المقررة في 12 جوان، حيث ألغت شرط 4 بالمائة المحصل في آخر استحقاقات استجابة لمطالب واسعة للطبقة السياسية.

بينما أبقي على العمل بالمادة 202 من قانون الانتخابات بالنسبة للجالية الوطنية المقيمة بالخارج، حيث تقدم القوائم تحت رعاية حزب سياسي أو عدة أحزاب سياسية دون اشتراط التوقيعات، أو بعنوان قائمة مدعمة بـ200 توقيع على الأقل، عن كل مقعد مطلوب شغله من توقيعات ناخبي الدائرة الانتخابية.

وتوقع الاستمارات بوضع بصمة السبابة اليسرى ويتم التصديق عليها لدى ضابط عمومي، ويندرج تحت عنوان هذا الأخير، «الأمين العام للبلدية أو أي موظف مفوض من قبله، ضابط الحالة المدنية، الموثق، المحضر القضائي، محافظ البيع بالمزايدة، المترجم الرسمي، رئيس المركز الدبلوماسي، أو القنصلي وبتفويض منه».

ومما تعتبره بعض الأحزاب السياسية والمترشحين المستقلين، صعوبات ميدانية، شرط الحضور الشخصي للموقع على الاستمارة لدى الضابط العمومي مرفوقا بوثيقة تثبت هويته، زائد تقديمه لبطاقة الناخب أو شهادة تسجيله في القائمة الانتخابية.

ومن الصعوبات أيضا، تضمين الاستمارة رقم بطاقة التعريف الوطنية أو وثيقة رسمية أخرى تثبت هوية، ويفترض اعتماد رقم بطاقة التعريف البيومترية؛ بمعنى أن كل موقع يجب أن يكون مستخرجا لشهادة الميلاد رقم 12.

ويشترط على قائمة مستقلة في الجزائر العاصمة، على سبيل المثال، جمع 34000 استمارة توقيع فردي، استنادا لشرط 100 توقيع عن كل مقعد يراد شغله في الدائرة الانتخابية، وحصة العاصمة 34 مقعدا.

وكل قائمة مستقلة في وهران ملزمة بجمع 17000 ألف توقيع (17 مقعدا) وفي سطيف 15000 (15 مقعدا) توقيع، وينبغي تحصيل توقيعات إضافية احتياطا لتعويض الذين تسقطهم رقابة اللجنة الانتخابية عند التأكد من صحتها.

وتقدم استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية مرفقة ببطاقة معلوماتية (قرص مضغوط) تتضمن بيانات الموقعين، ليتم التدقيق في صحتها من قبل رئيس اللجنة الانتخابية للدائرة الانتخابية المختصة إقليميا، أي القاضي رئيس اللجنة الانتخابية الولائية قبل 12 ساعة على الأقل من انتهاء الأجل المخصص لإيداع قوائم الترشيحات المحدد يوم 22 أفريل المقبل.

ويعتبر الحضور الشخصي، لكل هؤلاء الموقعين أمام الضابط العمومي تحديا حقيقيا بالنسبة للمترشحين المستقلين.

غير المسجلين في القوائم الانتخابية مدعوون لتقديم تظلم

دعت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أمس، المواطنين الذين أغفل تسجيلهم في القوائم الانتخابية إلى تقديم تظلم إلى رئيس اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية ضمن الإشكال والآجال المنصوص عليها قانونا، بحسب ما أورده بيان لذات الهيئة.

وأوضح البيان، أن «المواطنين والمواطنات الذين اغفل تسجيلهم في القوائم الانتخابية مدعوون إلى تقديم تظلم إلى رئيس اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية ضمن الإشكال والآجال المنصوص عليها قانونا، كما يمكنهم تقديم اعتراض معلل لشطب شخص مسجل بغير حق».

ويمكن – يضيف ذات المصدر – «تقديم ذات التظلم في حال تسجيل شخص مغفل، وذلك خلال الخمسة أيام الموالية لتعليق اعلان اختتام المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، تطبيقا لأحكام المواد 66 و67 و68 من الأمر رقم 21 المؤرخ في 26 رجب 1442 الموافق لـ10 مارس 2021 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات».

وذكرت الهيئة في بيانها، أن «فترة الاعتراضات ستختتم يوم الأحد 28 مارس 2021 على الساعة الرابعة والنصف مساء».

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

بعد انتهاء المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية

بإمكان المواطنين الذين أغفل تسجيلهم تقديم تظلم

دعت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أمس، المواطنين الذين أغفل تسجيلهم في القوائم الانتخابية إلى تقديم تظلم إلى رئيس اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية ضمن الأشكال والآجال المنصوص عليها قانونا.

وجاء في بيان لذات الهيئة، أن "المواطنين والمواطنات الذين أغفل تسجيلهم في القوائم الانتخابية مدعوون إلى تقديم تظلم إلى رئيس اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية ضمن الأشكال والآجال المنصوص عليها قانونا، كما يمكنهم تقديم اعتراض معلل لشطب شخص مسجل بغير حق".

ويمكن، حسب بيان السلطة، "تقديم ذات التظلم في حال تسجيل شخص مغفل، وذلك خلال الخمسة أيام الموالية لتعليق إعلان اختتام المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، تطبيقا لأحكام المواد 66 و67 و68 من الأمر رقم 21 المؤرخ في 26 رجب 1442 الموافق لـ10 مارس 2021 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات".

وإذ ذكرت الهيئة في بيانها بأن "فترة الاعتراضات تختتم يوم الأحد 28 مارس 2021 على الساعة الرابعة والنصف مساء". أشارت إلى أنه، يمكن للأطراف المعنية "تسجيل طعن أمام المحكمة المختصة إقليميا في ظرف خمسة أيام كاملة ابتداء من تاريخ تبليغ قرار رفض الاعتراض طبقا للمادة 69 من نفس الأمر. أما في حال عدم التبليغ، فيمكن تسجيل الطعن في اجل ثمانية أيام كاملة ابتداء من تاريخ الاعتراض".

يشار إلى أن المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية، تحسبا لتشريعيات 12 جوان القادم، اختتمت، أول أمس الثلاثاء.

م-ب

الحق الرد

بلسان:

جمال لعلامي

..أخرجوا لنا شجعانكم !

المتعوّدون على "الكوطة" والمحاصصة وتوزيع المقاعد و«الطابوريات" تحت الطاولة كلما عادت الانتخابات، لم يعودوا مقتنعين بجدوى التغيير عبر الصندوق والإرادة الشعبية، ولذلك على أقليتهم يريدون التشويش على المسار الانتخابي، طالما أنه سيكون بلا تزوير ولا تلاعب، وسيعيد الكلمة للإرادة الشعبية!

لسان حال الصندوق الانتخابي يردّد الآن: "أخرجوا لنا شجعانكم"(..)، "أخرجوا لنا أنظفكم"، "أخرجوا لنا أتقاكم"، "أخرجوا لنا أكفأكم"، "أخرجوا لنا أحبّكم عند الناس"، مخاطبا الأحزاب والأحرار والمترشحين، من هؤلاء وأولئك، استعدادا لتشريعيات 12 جوان 2021، التي ستكون بقانون انتخابات جديد وتقسيم إداري جديد، ويجب أن تكون كذلك بعقليات جديدة من أجل مواصلة إرساء مشروع الجزائر الجديدة.

لقد انقسمت الساحة والطبقة السياسية في ظلّ المتغيّرات والرهانات الحالية، إلى قسمين أو نوعين أو مجموعتين: الأولى "مرعوبة" ومتّهمة للتسابق التّظيف والشريف، والثانية انفتحت شهيتها على موعد تراه أنه فرصة ثمينة وذهبية لدخول البرلمان بواقع جديد يكرّس التسابق المفتوح والنّزيه عكس التجارب السابقة.

لا يُمكن لسياسة "الكرسي الشاغر" والمعارضة العدمية والأبدية، أن تبني الدول والمجتمعات، ولذلك غيّرت عديد القوى والأحزاب والشخصيات من رؤيتها ونظرتها وبوصلتها، في ظل التغييرات القانونية والضمانات الإدارية والسياسية الممنوحة، وبروز مؤشرات تعكس صدق النوايا لإحداث تغيير جذري وشامل عن طريق الانتخابات، كوسيلة وحيدة للوصول إلى المؤسّسات.

ولعل من العجائب السياسية والغرائب الانتخابية، أن "الثّلّة" الرافضة والمهاجمة لكل شيء من أجل لا شيء، أصبحت للأسف تطلق "النار" على كلّ من ينزع إلى البدائل السلمية والسليمة، معتقدة أنها "منزّهة" وأن الجميع بما فيها الأغلبية المطلقة، "ما تعرفش صلاحها"، مدّعية ومتوهّمة في كلّ مرّة، بأن المخرج الافتراضي هو تعطيل الحلول!

ولأن "الجزائر الجديدة" التي كانت حلم ومطلب الحراك الشعبي الأصلي والأصيل، تكفر بالأساليب الشيطانية المذمومة، سقطت "الشكارة" وتبخّر المال الفاسد، ولم يبق هناك مكان للتزوير و«التبوير"، وهو ما يفتح الأبواب على مصراعيها، للشباب والكفاءات وحاملي الشهادات الجامعية، ومختلف "القوى الحيّة"، من أجل دخول البرلمان القادم وبعده المجالس المحلية، للمشاركة في التغيير وصناعة القرار.

لقد ظلت هذه "القوى الحيّة" خلال العهد البائد نائمة أو متومة، وفي أسوأ الحالات وأحسنها، مهمّشة ومهشّمة ومقصية ومبعدة، وتم فسح الطريق السريع والسيّار وكل الطرقات الولائية والبلدية والجبلية وحتى الأزقة عبر الربوات المنسية، أمام الرداءة والانتهازيين والوصوليين و«الغماسين" وآكلي الجيفة في كل الصحون والموائد السياسية والحزبية والانتخابية.

هي دون شك، فرصة لمواصلة التغيير والتطوير مثلما ينبغي أن يكون، لكن ذلك، لن يتحقّق بالانسحاب والمقاطعة و«التغنانت" والهروب إلى الأمام ومحاولة تعجيز الآخر ووضع العقدة في المنشار والعصا في العجلة، وإنّما يكون بالمشاركة الإيجابية والمساهمة في إنتاج المبادرات والمقترحات العملية، وعرض البدائل الواقعية وأيضا بإظهار "حنّة اليدّين"-- وفي ذلك فليتنافس المتنافسون.

LA NOUVELLE RÉPUBLIQUE

Candidatures aux élections législatives du 12 juin

Les formalités de collecte des signatures explicitées

Les deux premières phases de l'organisation des élections législatives du 12 juin prochain, sont, pour l'une, la révision des listes électorales, close, et pour la deuxième, le retrait des formulaires de candidature et la collecte de signatures, bien lancée.

L'ANIE avait invité les citoyens non-inscrits sur les listes électorales, en particulier ceux âgés de 18 ans le jour du scrutin, à s'inscrire au niveau de la commission communale de révision des listes électorales dans la commune de leur résidence. (Ph : D.R)

Le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi, avait fait état, dimanche dernier, du retrait de près de 700 formulaires de candidature par les partis politiques et 300 autres formulaires par les candidats indépendants. Concernant les formulaires de souscription des signatures, l'ANIE a fait savoir mardi dans un communiqué, que la liste des candidats aux législatives du 12 juin doit être appuyée «expressément» par le nombre de signatures requis.

Pour les listes des candidats présentées au titre d'un parti politique, «elles doivent être appuyées par, au moins, vingt-cinq mille signatures individuelles d'électeurs inscrits sur les listes électorales. Ces signatures doivent être recueillies à travers, au moins, vingt-trois wilayas dont le nombre de signatures exigées pour chacune des wilayas ne saurait être inférieur à trois cent signatures» et ce, conformément aux dispositions de l'article 316 de la loi organique relative au régime électoral, précise la même source.

Pour les listes indépendantes, chaque liste doit être appuyée, pour chaque siège à pourvoir par, au moins, cent signatures des électeurs de la circonscription électorale.

Pour les circonscriptions électorales à l'étranger, la liste de candidats est présentée soit au titre d'un ou de plusieurs partis politiques, soit au titre d'une liste indépendante appuyée d'au moins deux cents signatures pour chaque siège à pourvoir parmi les électeurs de la circonscription électorale concernée».

Les modalités de signature des imprimés ont été explicitées dans le communiqué de l'ANIE : ces imprimés doivent porter une signature avec apposition de l'empreinte de l'index gauche et sont légalisés auprès d'un officier public ; aucun électeur n'est autorisé à signer ou à apposer son empreinte pour plus d'une liste, sinon la signature est considérée comme nulle et son auteur passible de sanctions prévues à l'article 301 de la loi électorale ; l'officier public doit, avant la légalisation, s'assurer de la présence physique du signataire accompagné des documents justifiant son identité et la qualité d'électeur, à travers la présentation de la carte d'électeur ou l'attestation d'inscription sur la liste électorale ; l'officier public doit également vérifier sous sa responsabilité que le signataire est inscrit sur la liste électorale de la circonscription électorale concernée ; les imprimés des signatures individuelles doivent être accompagnés d'une fiche d'information comportant les coordonnés des signataires et présentés au président la commission électorale de la circonscription électorale territorialement compétente, à savoir le juge, président de la commission électorale de wilaya, au siège de la Délégation de wilaya de l'ANIE, 12 heures, au minimum, avant l'expiration du délai accordé pour le dépôt des listes de candidatures fixé le jeudi 22 avril 2021 ; le président de la commission électorale de la circonscription électorale concernée surveille les signatures, s'assure de leur validité et élabore un procès-verbal à cet effet, dont une copie sera remise au représentant de la liste des candidats, légalement qualifié. En outre, l'ANIE a rappelé que les partis politiques peuvent retirer les formulaires au niveau de toute délégation de wilaya de l'ANIE ainsi que du siège de celle-ci sis Club des Pins.

Le retrait des formulaires pour les listes indépendantes s'effectue au niveau des délégations des wilayas de l'ANIE, tandis qu'à l'étranger, le retrait se fait au niveau des délégations de l'ANIE auprès des représentations diplomatiques ou consulaires. Par ailleurs, la révision exceptionnelle des listes électorales, dont l'objectif était de mettre à jour le fichier électoral en prévision des élections législatives du 12 juin, a duré huit jours et s'est achevée mardi 23 mars.

On sait que l'ANIE avait invité les citoyens non-inscrits sur les listes électorales, en particulier ceux âgés de 18 ans le jour du scrutin, à s'inscrire au niveau de la commission communale de révision des listes électorales dans la commune de leur résidence, ou pour les citoyens résidant à l'étranger au niveau des représentations diplomatiques ou consulaires.

Lakhdar A.

L'article 156 de la loi électorale sera mis en œuvre

Les bulletins de vote ne comportant aucun choix de candidat sont considérés suffrage exprimé au profit de la liste et ne seront pas considérés comme bulletins nuls. L'article 156 du Code électoral sera appliqué lors des élections législatives du 12 juin prochain. Le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi, a fait savoir, dimanche dernier, qu'une voix sera attribuée à chaque candidat de la même liste, comme le prévoit le nouveau mode de scrutin, qualifiant cette procédure de «solution juste et équitable» au lieu d'annuler le bulletin.

L'ANIE œuvrera à la définition des modalités de distribution des voix obtenues dans ces cas. Selon la loi, le bulletin de vote est conçu spécialement par l'ANIE pour les élections législatives du 12 juin 2021. Il est mis à la disposition de l'électeur le jour du scrutin dans les bureaux de vote pour lui permettre d'exprimer son choix avant de le déposer dans l'urne. Selon la loi, le bulletin nul est le bulletin de vote qui n'est pas pris en considération au moment de l'opération de dépouillement et de décompte des voix en raison de sa non-conformité aux dispositions de la loi organique. Sont considérés comme bulletins nuls : l'enveloppe sans bulletin ou le bulletin sans enveloppe ; plusieurs bulletins dans une enveloppe ; les enveloppes ou bulletins comportant des mentions, griffonnés ou déchirés ; les bulletins entièrement ou partiellement barrés, ou comportant toute mention, sauf lorsque le mode de scrutin choisi impose cette forme et dans les limites fixées suivant la procédure prévue aux articles 170 et 192 de la loi organique ; les bulletins ou enveloppes non réglementaires.

Par le passé, le nombre de bulletins nuls a souvent été excessivement élevé, traduisant en fait une abstention déguisée de la part d'électeurs qui croyaient que les pouvoirs publics allaient ou pouvaient les sanctionner s'ils ne participent pas à une opération de vote, alors que la participation au vote n'est pas obligatoire en Algérie.

Quoiqu'il en soit, l'ANIE se dit déterminée à organiser des élections législatives où les voix des électeurs sont protégées, dans la mesure où le nouveau mode de scrutin a mis en place toutes les garanties au profit de l'électeur pour dessiner les contours de la carte politique du pays. D'autre part, on sait que le Président Abdelmadjid Tebboune a donné des orientations pour bannir, dans toutes les étapes du processus électoral, l'ingérence de l'argent «sous toutes ses formes». Il avait aussi insisté sur la moralisation de la vie politique «en barrant la route à toute tentative de manipulation».

L. A.

Voir sur Internet
www.lnr.dz.com

L'EXPRESSION dz.com Le Quotidien

Le dernier délai fixé au 22 avril

LE COMMUNIQUÉ de l'Anie est publié 15 jours après la convocation du corps électoral.

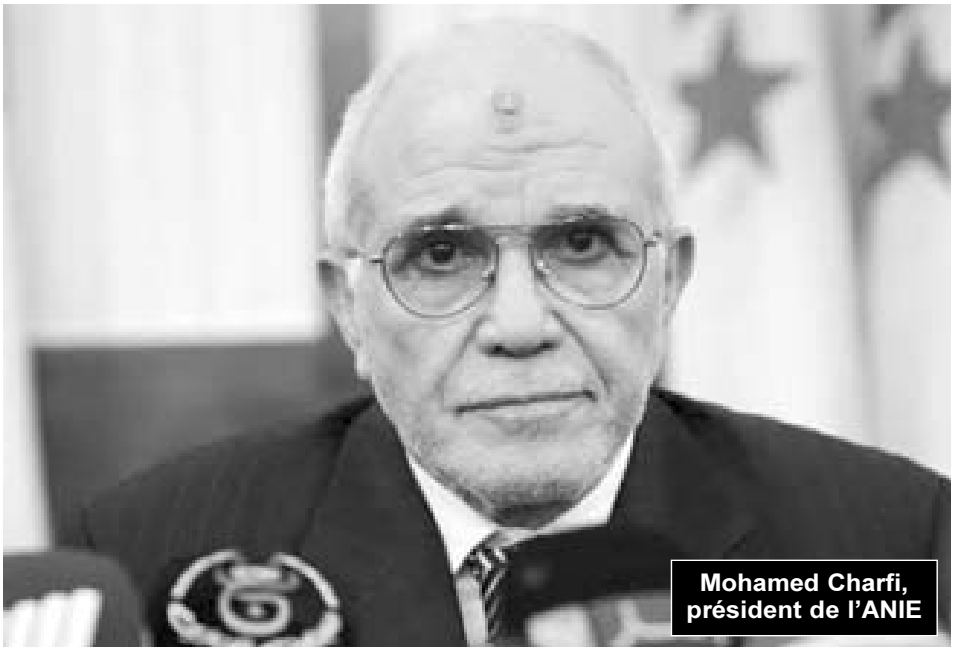

Mohamed Charfi, président de l'ANIE

MOHAMED BOUFATAH

L'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) a commencé, ce mardi, à publier sur son site un communiqué, rappelant le contenu de la nouvelle loi électorale. Il est à noter que l'expiration du délai accordé pour le dépôt des listes de candidatures fixé au jeudi 22 avril 2021. Il est noté que «la surveillance des signatures, leur validité et l'élaboration d'un procès-verbal, dont une copie sera remise au représentant de la liste des candidats, échoit au président de la commission électorale de la circonscription électorale concernée». Cette instance a indiqué que « la liste des candidats aux législatives anticipées du 12 juin doit être appuyée par un nombre de signatures. Pour les listes présentées au titre d'un parti politique, elles doivent être appuyées par, au moins, 25 000 signatures individuelles d'électeurs. Ces signatures doivent être recueillies à travers, au moins, 23 wilayas dont le nombre de signatures exigées pour chacune des wilayas ne saurait être inférieur à 300 signatures. Pour les listes indépendantes, « chaque liste doit être appuyée, pour chaque siège à pourvoir par, au moins, 100 signatures… ». Pour les circonscriptions électorales à l'étranger, « la liste de candidats est présentée soit au titre d'un ou de plusieurs partis politiques, soit au titre d'une liste indépendante, doit être appuyée d'au moins 200 signatures pour chaque siège à pourvoir… ». L'Anie a souligné également que « les partis politiques peuvent retirer les formulaires au niveau de toute délégation de wilaya de l'autorité ainsi que du siège de celle-ci sis Club des pins ». Le retrait des formulaires pour les listes indépendantes s'effectue au niveau des délégations des wilayas de l'Anie, tandis qu'à l'étranger, le retrait se fait au niveau des délégations de l'Anie auprès des représentations diplomatiques ou consulaires ». Concernant les modalités de signature des imprimés, il est précisé que « ces imprimés doivent porter une signature avec apposition de l'empreinte de l'index gauche et sont légalisés auprès d'un officier public ». « Aucun électeur n'est autorisé à signer ou à apposer son empreinte pour plus d'une liste. Dans le cas contraire, la signature est considérée comme nulle…», est-il poursuivi. Le communiqué a, en outre, précisé que l'officier public doit, avant la légalisation, s'assurer de la présence physique du signataire accompagné des documents justifiant son identité et sa qualité d'électeur, à travers la présentation de la carte d'électeur ou l'attestation d'inscription sur la liste électorale. Ledit agent doit également vérifier sous sa responsabilité que le signataire est inscrit sur la liste électorale de la circonscription électorale concernée. Les imprimés des signatures individuelles doivent être accompagnés d'une fiche d'information comportant les coordonnées des signataires et présentés au président de la commission électorale de la circonscription électorale territorialement compétente, à savoir le juge, président de la commission électorale de wilaya, au siège de la délégation de wilaya de l'Anie, 12 heures avant l'expiration du délai.

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

ANIE

Tout citoyen omis sur la liste électorale peut introduire une réclamation

L'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) a fait savoir, hier, que tout citoyen omis sur la liste électorale pouvait présenter une réclamation au président de la Commission communale de révision des listes électorales dans les formes et délais prévus par la loi, selon un communiqué de l'Anie. «Les citoyens et citoyennes omis sur la liste électorale peuvent présenter une réclamation au président de la Commission communale de révision des listes électorales dans les formes et délais prévus par la loi et peuvent introduire une réclamation justifiée pour la radiation d'une personne indûment inscrite», lit-on dans le communiqué. La réclamation en inscription peut être formulée dans les 5 jours qui suivent l'affichage de l'avis de clôture de l'opération de révision exceptionnelle des listes électorales, en application des dispositions des articles 66, 67 et 68 de l'ordonnance N°21 du 26 rajab 1442, correspondant au 10 mars 2021, portant loi organique relative au régime électoral», ajoute-t-on de même source. «Le délai des réclamations prendra fin le dimanche 28 mars 2021 à 16h30», a fait savoir l'Autorité. Les parties concernées peuvent porter un recours devant le tribunal territorialement compétent dans les cinq jours francs, à compter de la date de notification de la décision, conformément à l'article 69 de l'ordonnance sus-citée. A défaut de notification, le recours peut être introduit dans un délai de 8 jours francs, à compter de la date de la réclamation. La révision exceptionnelle des listes électorales en prévision des élections législatives du 12 juin prochain a été clôturée mardi dernier et a été marquée par le retrait de près de 1.000 formulaires de candidature par les différents partis politiques et des candidats indépendants.

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

LISTES DES CANDIDATS

APPUYÉES EXPRESSÉMENT PAR LE NOMBRE DES SIGNATURES

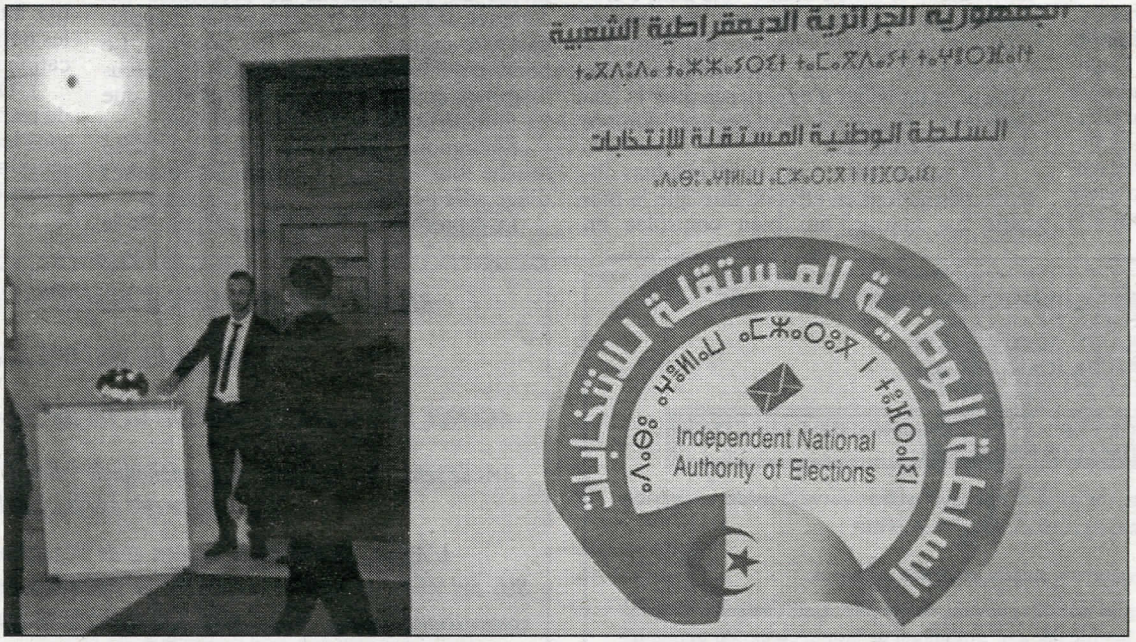

L'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE) a affirmé, mardi dans un communiqué, au sujet des formulaires de souscription des signatures, que la liste des candidats aux législatives du 12 juin doit être appuyée «expressément» par le nombre des signatures.

Pour les listes des candidats présentées au titre d'un parti politique, «elles doivent être appuyées par, au moins, vingt-cinq mille (25.000) signatures individuelles d'électeurs inscrits sur les listes électorales.

Ces signatures doivent être recueillies à travers, au moins, vingt-trois (23) wilayas dont le nombre de signatures exigées pour chacune des wilayas ne saurait être inférieur à trois cent (300) signatures» et ce conformément aux dispositions de l'article 316 de loi organique relative au régime électoral, précise la même source.

Pour les listes indépendantes, «chaque liste doit être appuyée, pour chaque siège à pourvoir par, au moins, cent (100) signatures des électeurs de la circonscription électorale».

Pour les circonscriptions électorales à l'étranger, «la liste de candidats est présentée, soit au titre d'un ou de plusieurs partis politiques, soit au titre d'une liste indépendante appuyée d'au moins deux cents (200) signatures pour chaque siège à pourvoir parmi les électeurs de la circonscription électorale concernée».

L'ANIE a souligné que «les partis politiques peuvent retirer les formulaires au niveau de toute délégation de wilaya de l'ANIE ainsi que du siège de celle-ci, sis Club des Pins».

Le retrait des formulaires pour les listes indépendantes s'effectue au niveau des délégations des wilayas de l'ANIE, tandis qu'à l'étranger, le retrait se fait au niveau des délégations de l'ANIE auprès des représentations diplomatiques ou consulaires».

Concernant les modalités de signature des imprimés, le communiqué a précisé que «ces imprimés doivent porter une signature avec apposition de l'empreinte de l'index gauche et sont légalisés auprès d'un officier public».

«Aucun électeur n'est autorisé à signer ou à apposer son empreinte pour plus d'une liste. Dans le cas contraire, la signature est considérée comme nulle et expose son auteur aux sanctions prévues à l'article 301 de la loi électorale», a poursuivi la même source.

Le communiqué a en outre précisé que l'officier public doit, avant la légalisation, s'assurer de la présence physique du signataire accompagné des documents justifiant son identité et la qualité d'électeur, à travers la présentation de la carte d'électeur ou l'attestation d'inscription sur la liste électorale.

Ledit agent doit également vérifier sous sa responsabilité que le signataire est inscrit sur la liste électorale de la circonscription électorale concernée. Les imprimés des signatures individuelles doivent être accompagnés d'une fiche d'information comportant les coordonnés des signataires et présentés au président la commission électorale de la circonscription électorale territorialement compétente, à savoir le juge, président de la commission électorale de wilaya, au siège de la Délégation de wilaya de l'ANIE, 12 heures, au minimum, avant l'expiration du délai accordé pour le dépôt des listes de candidatures fixé le jeudi 22 avril 2021. Le communiqué a conclu que «le président de la commission électorale de la circonscription électorale concernée surveille les signatures, s'assure de leur validité et élabore un procès-verbal à cet effet, dont une copie sera remise au représentant de la liste des candidats, légalement qualifié».